

ان يتاخر التوبة عن الكبيرة ساعة واحدة يكون له كبريتان المعصية
وترك التوبة وساعتين اربع الاوليان وترك التوبة عن كل منهما ثلاث
ساعات ثمان وهكذا انتهى واما قوله ولا تتفاضل ان يعد للحال
الحق فيعني به ان المكلف اذا تاب توبة شرعية ثم رجع الى المعصية
وعاد للحال الاولي التي كان عليها من التلبس بالذنب لا تتقضت
توبته الاولي ولا تقود ذنوبه التي تاب منها عليه بل عوده ونقضه
معصية اخرى يجب عليه ان يجتهد منها توبة اخرى وهم حرام
وتصدده بهذا الرد على المعتزلة حيث قالوا من شر وطاعة
التوبة ان لا يعاود الذنب بعد التوبة فان عاوده انتقضت
توبته وعاد ذنوبه قالوا لان من شرطها الندم ولا يتحقق
الا بالاستمرار ووافقهم على هذا القاضي ابو بكر من ابينا
وذلك انهم قالوا ان من شر وطاعة ان يستند ييم الندم على
الذنب المتوب عنه في جميع الاوقات وان يرد الظالم الى هلهما
سوا كانت متعلقة بالله تعالى وبالعباد فاما استدامة الندم
في جميع الازمنة فالا يجب عندنا بل الشرط ان لا يطرأ عليه
ما ينافيه ويرفعه لانه حينئذ ايم حكما كالايمان حال
النوم لان في ذلك حرجا ومشفقة علم من الدين انتفاؤها
قال الامدي ولانه يلزم من ذلك اختلاف الصلوات وباق
العبادات ويلزم ايضا ان لا يكون يتقدم برعيه استدامة
الندم وتذكره تاييبا وانه يجب عليه ذلك بعد ذلك اعادة
التوبة وهو خلاف الاجماع نعم اختلف العلماء في من تذكر المعصية
بعد التوبة منها هل يجب عليه ان يجتهد الندم كلما ذكرها
واليه ذهب القاضي منا وابوعلي من المعتزلة زعمانها

انه

انه لو لم يندم كلما ذكرها كان مشتتة لها فترجأ بها وذلك ابطال
للندم ورجوع الى الاصل والجواب المنع اذ ربما يضرب
عنها صفحا من غير ندم عليها ولا اشتغالها وارتجافها ولو
كان الامر كما ذكره اذ لم ان تكون التوبة السابقة صحيحة وقد
قال القاضي نفسه انه اذا لم يجتهد ندم ما كان ذنبا معصية
جد يد توجب الندم عليها والتوبة الاولي مضت على صحتها
اذ العبادة الماضية لا يتعصمها شي بعد ثبوتها انتهى
وقال امام الحرمين لا يجب عليه ندمه كلما ذكرها ولا يفتقر الامد
ومما صححت التوبة ثم ذكر الذنب لا يجب عليه ندمه التوبة
خلاف البعض العلماء وذلك لاننا نعلم بالضرورة ان الصحابة رضي
الله تعالى عنهم ومن اسلم بعد كفره كانوا يفتنون ما كانوا
عليه في الجاهلية من الكفر كما جات به الاحاد بنو ولا يجيء دون
الاسلام ولا يامرون احدا به فكذا الحال في كل ذنب وقعت
التوبة منه قلت ومحل الخلاف كما يوضحه من كلام امام الحرمين
اذا لم يبتدع عند ذكر الذنب به ويفرح ويتلذذ به كره او ساء
والاوجب التجديد اتفاقا واما رد المظالم والخروج عنها برد المال
او الابرار منه او الاعتذار الى المقترب واسترضائه ان بلغته
الغيبة ونحو ذلك فواجب عندنا في نفسه لا يدخل له في
الندم على ذنب اخر كما قاله امام الحرمين في الشامل وهو
منهجه الجمهور قال الامدي اذا تاب المظلمة كالقتل والضرب مثلا
فقد وجب عليه امران التوبة والخروج من المظلمة بتسليم نفسه
مع الامكان ليقض منه ومن ابي باحد الواجبين لم تكن صحة ما تاب
به متوقفة على الاتيان بالواجب الاخر لكن وجبت عليه صلوات